

وزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل:

"سوناطراك" ليست للخصخصة

ومنظمة "أوبك" باقية



إذا كانت الجزائر فتحت قطاعها النفطي على الاستثمارات الأجنبية منذ التسعينات، إلا أن الشركة الوطنية للنفط "سوناطراك" لم ولن تُعرض للخصخصة، فالجزائر متمسكة "بداجتها التي تبيض ذهباً". ولن تتناول الهيكلية الجديدة للقطاع "سوناطراك" إلا من ناحية إراحتها من مهام التفاوض مع الشركات الأجنبية لصالح الدولة. وبين الديمقراطية من جهة والمصالح الخاصة من جهة أخرى، يبقى قانون النفط الجديد عالقا في مخاض التحول من الاقتصاد الموجه إلى نظام السوق. في المقابل، تتابع الجزائر ريادتها في حقل الغاز الطبيعي مع مشاريع توسعية أميركية وأوروبية وآسيوية. وفي خضم التوتر الذي يعصف بالمنطقة باتجاه العراق، أشارت بعض التحليلات إلى أن العالم سيفقد في حال حدوث الحرب منطمتين: "الأمم المتحدة" و"أوبك".

■ لأن لن نشهد إدارة جديدة لـ"سوناطراك"؟

□ لا إدارة جديدة لـ"سوناطراك"، فالشركة لديها نظام إداري تعمل وفقه، ويتألف من ممثلي الدولة في الجمعية العمومية وهم ممثل رئاسة الجمهورية وممثلون عن وزارات المالية والتخطيط والطاقة ومحافظ البنك المركزي، إضافة إلى ممثلي العمال وممثلين مستقلين.

حالياً، تقوم "سوناطراك" بدورين: دور تجاري أي أنها تتولى عمليات التنقيب والنقل وغيرها، وفي الوقت عينه تتفاوض الشركات الخاصة على عقود الاستكشاف والإنتاج. وبالنسبة لنا، يجب الفصل بين هذين الدورين بحيث يرجع التفاوض للدولة بعد أن أوكلت الأخيرة هذه المهام لـ"سوناطراك" منذ زمن. والآن مع توجه الجزائر، نحو اقتصاد السوق، على الدولة أن تسترد هذا الدور. في المرحلة الراهنة، فإن معظم الشركات في مختلف القطاعات الإنتاجية تمت خصخصتها أو في طريقها إلى الخصخصة، إذ لا يجوز أن يكون للدولة دور في الميدان التجاري؛ وهذا مضمون القانون الجديد.

■ لماذا تأخر القانون؟

■ لكن ما هي الأسباب التي تقف وراء تأخر صدور قانون النفط حتى الآن؟

□ كما تعلم، نحن في الجزائر نعيش في أجواء من الديمقراطية وتعدد الأحزاب. ويجب أن تكون الأحزاب متوافقة كون الحكومة مؤلفة من ممثلي مختلف الأحزاب، وليست جميع الأحزاب توافق على انتهاء اقتصاد السوق. فالتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ليس بالأمر السهل. وهذه من المشاكل الكبرى في الجزائر، إذ إن البعض يرغب في الحفاظ على مصالحه ومكاسبه،

□ الاقتصاد والأعمال - التقت وزير الطاقة والمناجم في الجزائر شكيب خليل في حوار "تغطي" شامل، هنا نصه:

■ "سوناطراك" ليست للخصخصة

■ تأثر الأخبار حول خصخصة الشركة الجزائرية الوطنية للنفط "سوناطراك" نوعاً من البلبلة مؤخراً في الجزائر، فما مدى صحة هذه الأخبار؟

□ في الأصل لم يكن هناك نية لخصخصة شركة "سوناطراك"، إنما الكلام كان على قانون يتطرق إلى مسالتي تنظيم الشركة ورقابة الدولة على كافة العمليات على أن تبقى "سوناطراك" شركة وطنية جزائرية. والكلام حول خصخصة "سوناطراك" ما هو إلا شائعات يتم إطلاقها لإثارة تخوف المواطنين الجزائريين الذين ينظرون إلى "سوناطراك" على أنها "البقرة الحلوب". فإذا تمت خصخصة "البقرة الحلوب" تخسر البلاد مداخيل كبيرة، ولهذا هم يعارضون الأمر. في المقابل، يركز بعض الأطراف على موضوع خصخصة الشركة لعلهم مدى أهمية "سوناطراك" للشعب الجزائري.

وفي حقيقة الأمر، ما نسعى إليه هو تغيير هيكلية قطاع النفط بشكل عام، وليس إعادة هيكلية "سوناطراك". والقانون المزمع صدوره يشمل تنظيمياً جديداً للقطاع بحيث تقوم الدولة بلعب دور جديد على غرار الدول الأخرى التي تعمل وفق نظام السوق، على اعتبار أن الجزائر تتجه نحو اقتصاد السوق. وفي ظل هذا النظام، لا توجد شركة تمارس دور الدولة ودوراً تجارياً في آن معاً. وبالتالي سيتم التفريق بين دور الدولة ودور الشركات إذ من غير المسموح في ظل نظام السوق، لاية شركة أن تلعب دوراً في القطاع وفي الوقت عينه تمارس الرقابة أو تمنح التراخيص.

وبالنسبة للشركات العربية فهي موجودة عبر شركات تونسية، مغربية وخليجية. وقد فتحتنا الباب أمام الشركات العربية كافة. ومؤخراً، رحبت شركة سورية مناقصة لد أنابيب الغاز، فافتح البيض لعدم تمتع هذه الشركة بالخبرة، فقلت لهم إذا أردتم اتباع أسلوب المناقصات، فهذه الشركة مستوفية للشروط ومؤهلة.

## ■ امتداد عالمي وعربي ■

### ■ ماذا عن نشاط "سوناطراك" خارج الجزائر؟

□ لدينا أعمال استكشاف في اليمن، إضافة إلى تطوير حقول كاميزيا في البيرو. ونحن بصدد إنشاء أنابيب بطول 600 كلم لنقل الغاز ومشتقاته، وبلي ذلك إنشاء وحدات الغاز المميع لتصديره إلى الأسواق الغربية للقرارة الأميركية، كما لدينا خطة استراتيجية لتطوير عمليات في أميركا اللاتينية وآسيا التي هي أهم سوق مستقبلية بالنسبة للنفط.

### ■ هل هناك أي تعاون جزائري - خليجي في مجال النفط

وخصوصاً في ميدان التدريب؟  
□ لقد كان هناك تعاون في الماضي، لكن العلاقات بقيت رسمية بين شركات تابعة لـ "سوناطراك" وشركات خليجية. وقد قمتم بزيارة قطر والبحرين، ونسعى إلى تطوير أعمالنا في الخليج. وحديثاً، قمنا بتوقيع محضر اجتماع مع لبنان تضمن إمكانية قيام "سوناطراك" بدراسة وتطوير المسح السائيزمي الذي أجرته شركة متخصصة للشواطئ اللبنانية وتطوير هذا المسح، إضافة إلى إعادة تأهيل مصفاةي النفط في طرابلس والزهراني، وإنشاء محطة للغاز الطبيعي في لبنان L.N.G. ومراكز لتخزين الغاز المسيل L.P.G.، كذلك تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من وزارة الطاقة

ولا أتكلم عن مصالح للقطاع العام فقط إنما أيضاً القطاع الخاص، إذ يقف بعض المستثمرين المحليين ضد التغيير الهيكلي، إضافة إلى أنّ هناك العديد من المراحل التي يجب أن يمرّ بها القانون قبل صدوره، وهذا يتطلب وقتاً. وعلى أي حال، فقد تمكّننا من تمرير قانوني المناجم والكهرباء، في ظرف عامين، وإن شاء الله يصدر قانون النفط قريباً.

## ■ باب الاستثمار مشرّع ■

### ■ ماذا عن اتجاهكم لتتويع صادراتكم النفطية مع إعطاء الأولوية للولايات المتحدة والشركات الأميركية خصوصاً في قطاع الهيدروكربورات؟

□ في التسعينيات وخلال الأحداث التي عصفت في الجزائر، وحدها الشركات الأميركية بقيت تعمل في الجزائر. وقد وجدت هذه الشركات البترول واستفادت من بقائها في الجزائر، ونحن استفدنا أيضاً. حالياً لدينا فقط 3 شركات أميركية عاملة في قطاع النفط الجزائري. فإين هذه الشركات الأميركية التي يتكلمون عنها؟ لدينا في الجزائر 30 شركة مستثمرة في القطاع منها فرنسية وروسية وصينية، الخ...

وفي ما يخص الاستثمار في قطاع البترول، فإنّ المجال مفتوح أمام الجميع مع اتباعنا 3 قواعد أو أسس هي: الانفتاح، الشفافية والمنافسة. فلقد ألغينا عملية المفاوضة لتحل محلها المناقصات. ويمكن لأية شركة أن تعمل في الجزائر بغض النظر عن جنسيتها أو حجمها شرط أن تتوافر فيها الإمكانيات التكنولوجية والمالية.

**■ ما هي فرص الاستثمار، العربي خصوصاً، في قطاع النفط الجزائري؟**

□ يتواجد البترول والغاز في مساحات شاسعة من الجزائر تُقارب 1,5 مليون كم<sup>2</sup>. أما معدل آبار الاستكشاف التي تمّ حفرها فهو 8 آبار لكل 10 آلاف كم<sup>2</sup>، في حين أنّ المعدل العالمي هو 50 بئراً لكل 10 آلاف كم<sup>2</sup>. هذا إذا ما وضعنا الولايات المتحدة على حده حيث توصلوا إلى حفر 100 بئر في كل 10 آلاف كم<sup>2</sup> نظراً للكثرة الآبار، وهذا يدل على أنّ إمكانية إيجاد احتياطي كبير في الجزائر ضخمة جداً.

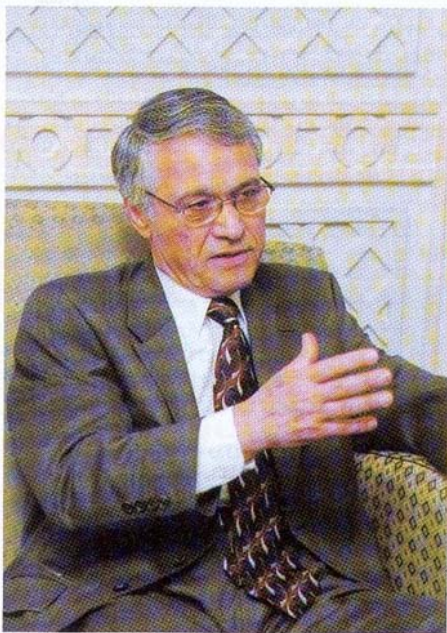
## المجال مفتوح أمام الجميع للاستثمار في قطاع النفط

## نعمل على تنفيذ أنبوب غاز من الجزائر إلى إسبانيا وآخر إلى إيطاليا

## هدف الجزائر على المدى البعيد تصدير الكهرباء المولدة عبر الطاقة الشمسية

ففي العام 2001، وقّعنا على 10 عقود استكشاف، ثم وقّعنا على 8 عقود جديدة في 2002 وستعرض هذه السنة 10 عقود إضافية. في حين لم نوقع سوى على عقدي استكشاف في الفترة ما بين 1997 و2000، والسبب يعود إلى أننا كنا في السابق نتبع عملية التفاوض مع الشركات، الأمر الذي يحتاج إلى وقت طويل، لكننا عدنا واعتمدنا أسلوب المناقصات التي تدل على كثير من الانفتاح والشفافية. وهذه العوامل تجذب الشركات الأجنبية للاستثمار على الرغم من الارتفاع النسبي للضرائب في

الجزائر. فالشركات الأجنبية تفضل العمل في بيئة مفتوحة وشفافة بضرائب مرتفعة نوعاً ما على أن تعمل في جنة ضرائبية بغياب الشفافية.



## شكيب خليل

– حائز على

دكتوراه في هندسة

البتترول من جامعة أي

أندام تكساس العام

1968

– عمل لدى شركتي

شل وفيليبس للبتترول في

أوكلاهوما، وفي شركة

”دي أي ماسكورد

وشركاء” في دالاس،

تكساس

– في العام 1971، عاد إلى الجزائر مسؤولاً عن هندسة

البتترول في ”سوناطراك“، ورئيس شركة ”الكور“ التي تأسست

نتيجة الشراكة بين سوناطراك و”كورلاب“ Corelab

– عمل كمستشار تقني لرئيس جمهورية الجزائر في الفترة ما

بين 1973 – 1976

– رئيس برنامج ”فالهايڤ“ Valhy للجزائر لتخطيط

وتطوير وتحويل مصادر الهيدروكربون

– في العام 1980، انضم إلى البنك الدولي، ونفذ مشاريع

تفطية في أفريقيا، أميركا اللاتينية وآسيا، بعدها وحدة

الطاقة لأميركا اللاتينية، وفي النهاية عمل كمستشار لشؤون

البتترول

– تقاعد باكراً من البنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 1999

ليشغل منصب مستشار رئيس الجمهورية الجزائرية

– عُيّن وزيراً للطاقة والمناجم في 26 كانون الأول/ديسمبر

1999

– ترأس منظمة أوبك العام 2001

– ترأس هيئة الطاقة الأفريقية العام 2001

– ترأس منظمة أوبك OPEC العام 2002

– يتقن الإنكليزية، الفرنسية، الإسبانية والبرتغالية

– حائز على ميدالية ”The Sun Of Perou Order“ العام 2002



حقل بترو و بناء أنبوب بـ 2 أو 3 مليارات دولار من دون عقد مجد، فترجعوا عن هذا القرار.

بقيت مسألة البند المسمى close destination وهو موجود في العقود منذ القدم، وينص هذا البند على أنه لا يحق للمستورد بيع الغاز في بلد آخر غير بلده، وعلى الرغم من أن هذا القانون يعارض الحرية التجارية، إلا أنه يجب أن نأخذ مصالح الجزائر في عين الاعتبار، فالمستورد يأخذ الغاز الجزائري ويبيعه بأسعار مضاعفة 3 أو 5 مرات لبلدان أخرى، وهذا سياسياً خطأ بالنسبة للجزائر إذ ينظر إليه على أساس أن هنالك أمور يتم تمييزها من تحت الطولة، ما يخلق لنا مشاكل سياسية واقتصادية، لذا طرحنا على الاتحاد الأوروبي اعتماد آلية لاقتسام الأرباح، فتم رفض الاقتراح، والآن يتم عقد اجتماعات للتوصل إلى تسوية أو حل معين.

### ■ لا فصل في الأسعار ■

■ انطلاقاً من واقع أن نسبة نمو الطلب على الغاز تفوق نمو الطلب على البترول، عرضت مصر في اجتماع منتدى الدول

والمياه الليبانية ووزارة الطاقة والمناجم الجزائرية لمتابعة البحث في مجمل هذه النقاط.

في السودان، درسنا الوضع ولم نجد جدوى اقتصادية استثمارية. كذلك حاولنا الدخول في شراكة مع شركات أجنبية أخرى من دون التوصل إلى أية نتائج، إضافة إلى ذلك، أسسنا شركة مزدوجة مع تونس كأول تجربة مع شركة تابعة للقطاع الخاص، وجعلنا مركز الإدراج تونس والجزائر، واستعمل هذه الشركة كأية شركة دولية خاصة، وهذا نموذج جديد كبديل عن تأسيس شركات تستيرها الدول. وإلى جانب شركات توزيع الغاز السائل القائمة على الحدود مع تونس، ندرس إمكانية تطوير مصفاة في تونس، كما ندرس العديد من المشاريع الممكنة مع المغرب، وتوجد شركات مغربية تعمل في توزيع مشتقات البترول في الجزائر. ونقوم أيضاً بعمليات استكشاف في التنجيز، إضافة إلى وجود شركة تابعة لنا تتولى توزيع المشتقات النفطية في موريتانيا. وقد قمنا بتأليف هيئة طاقة أفريقية مؤلفة من وزراء الطاقة في الدول الأفريقية ومركزها الجزائر العاصمة. وبداننا العمل لتنسيق الجهود سيما في ميادين التدريب وتطوير العلاقات والمشاريع المشتركة ومعالجة مشاكل البيئة.

وأشير إلى أننا قمنا بتطوير إنتاجنا من البترول والغاز، وإمكانية الإنتاج الكبيرة، ونهدف إلى الوصول إلى 1,5 مليون برميل نغط يومياً في العام 2005، وتصدير 85 ملياراً م سنوياً من الغاز العام 2010، إذ يبلغ حجم التصدير الحالي 62 ملياراً م سنوياً.

### ■ طاقة جديدة ■

■ تحتل الجزائر المرتبة الثانية عالمياً بين مصدري الغاز الطبيعي، فكيف تتقبلون هذه الطاقة التصديرية على صعيد المشاريع؟

□ الغاز مهم جداً بالنسبة للجزائر، إذ إن 40 في المئة من إجمالي المداخل تأتي من تصدير الغاز. لهذا نحن بصدد تنفيذ مشاريع عدة منها أنبوب الغاز ما بين الجزائر وإسبانيا بطول 150 كلم، كما سنبدا السنة المقبلة بتنفيذ أنبوب غاز يربط الجزائر بإيطاليا مباشرة عبر جزيرة سردينيا. وسيترافق مع هذه الأنابيب خطوط كهربائية والياف بصرية لتمتين البنى التحتية للعلاقات ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر. وعلى المدى البعيد، فإن هدف الجزائر هو تصدير الكهرباء المولدة عبر الطاقة الشمسية، وأسسنا لهذه الغاية الشركة الجزائرية للطاقة الجديدة New Energy Algeria.

وبانجاز أنبوب الغاز مع نيجيريا، سيتم أيضاً تدعيم العلاقات النفطية ما بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، لذلك فالعلاقات مع نيجيريا تهمنا بشكل كبير كونها في قلب الاحتياطي البترولي والغازي لأفريقيا. وعلى المدى البعيد، ستمر العلاقات النفطية كافة ما بين أفريقيا وأوروبا عبر الجزائر استيراداً وتصديراً.

■ اعتمد الاتحاد الأوروبي مؤخراً قواعد جديدة لجهة تحرير سوق الغاز الطبيعية، فكيف ستتاقلم الجزائر مع هذه الإجراءات؟

□ يهدف قانون الاتحاد الأوروبي Competitive Gas إلى إنشاء سوق غاز موحدة ومنافسة داخل الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يتطلب وقتاً طويلاً، إذ احتاج تحقيقه أكثر من 25 سنة في أميركا، في حين يريد الاتحاد الأوروبي تشكيله في 5 سنوات. لكنهم تراجعوا الآن إلى 10 سنوات، وفي الواقع، كانت توجد مشكلتان مع أوروبا، أولاً، قفز الاتحاد الأوروبي عدم الوافقة على عقود طويلة الأجل على أن تنفذ المشاريع خلال فترة قصيرة، وخلال المحادثات المشتركة، فلنا لهم إتهم من غير الممكن أن تقدم أية شركة على تطوير

المصدرة للغاز بالدوحة (شباط/فبراير 2003) مبادرتها لفك الارتباط بين أسعار الغاز والنفط، فما هو موقفكم من هذا الطرح؟

□ أولاً الغاز منافس وليس مكتملاً للنفط. ولا اعتقد بوجود إمكانية للفصل بين أسعار النفط والغاز في ظل نظام السوق، ولأتمت عملية مصنعة، الاتحاد الأوروبي، مثلاً، توصل إلى خلق منافسة بين الغاز المنتج في دوله المختلفة وبالتالي خلق سوق غاز منفصلة عن سوق النفط. والهدف هو أن يصبح البترول مرتبطاً بالغاز، لذلك أسسنا منتدى الدول المنتجة والمصدرة للغاز من أجل التنسيق في ما بين هذه الدول والتحديث المستمر للقطاع.



يتحدث الى الزميلين بهيج أبو غانم وباسم كمال الدين

سندخل في مرحلة ركود عالية. وينخفض الطلب على البترول مع تراجع المداخيل، وستقلص الأسعار في الوقت الذي تضعف القدرات الإنتاجية. لذا ففي المدى المتوسط، أتوقع انخفاض الأسعار ولا أعتقد أننا سنشهد مجدداً الأسعار التي رأيناها خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

### ■ "أوبك" باقية ■

■ ماذا تتوقعون أن يكون مصير "أوبك" عندها كمؤثر في السياسة النفطية الدولية، علماً أن الإنتاج خارج "أوبك" أكبر من إنتاج المنظمة؟

□ لو لم تكن "أوبك"، لكانت ستوجد حكماً. فقبل تأسيس المنظمة، كان هناك "أوبك" الشركات العالمية إذا صح التعبير. وفي حال لم تستمر "أوبك"، ستنشأ منظمة أخرى لأنه من غير الممكن أن تستقر الأسعار من دون وجود منظمة معنية. أظن أن "أوبك" باقية كون السوق تحتاج إلى آلية معنية لتحقيق وضمان استقرار الأسعار، ولا يمكن أن تصل الأسعار مثلاً إلى 2 دولار للبرميل، إذ عندها تستطيع دولة واحدة فقط الإنتاج. ولن تتمكن السعودية من سد الاحتياجات العالمية بسعر 2 دولار للبرميل.

حتى بعد وقوع الضربة العسكرية، سبتقي "أوبك" ويستمر التنسيق مع العراق سواء كان عضواً في المنظمة أم لا. كذلك ليس باستطاعة "أوبك" الدخول في حرب أسعار لأن العراق يحتاج إلى مداخيل ضخمة لإعادة الإعمار وإنجاز البنى التحتية، ولا يمكن تأمين المداخيل اللازمة في حال وصلت الأسعار إلى 5 أو 6 دولارات للبرميل حتى لو زاد العراق إنتاجه. فحرب الأسعار ليست في مصلحة الدول المنتجة أو الدول المستهلكة.

هذا لا يعني أننا نرغب في أن تكون الأسعار مرتفعة، نحن نتكلم على 22 أو 25 دولاراً كسعر متوسط، وهذا ما تحاول "أوبك" تحقيقه. ■

أجرى الحوار:

بهيج أبو غانم وباسم كمال الدين

### ■ سيناريو واحد فقط ■

■ كيف ترون سيناريوهات أسعار النفط في حال تعرض العراق لأي عمل عسكري؟

□ بداية، نتمنى أن لا تقوم حرب على العراق. لكن في حال وقوعها، فسترتفع أسعار البترول بشكل كبير على المدى القصير أي خلال الأسبوع الأول من الضربة العسكرية. فالخزون الحالي للولايات المتحدة ضعيف، وفنزويلا لم تتوصل إلى استعادة إنتاجها العالي وهو 3,5 ملايين برميل يومياً. أما المشكلة الكبرى فهي في أن تتجاوز احتياجات السوق الثلاثة ملايين برميل يومياً. ولا أظن أن الإمكانيات موجودة في إطار "أوبك" أو خارجها لسداد هذه الاحتياجات، لكن عندها من الممكن استخدام المخزون الأوروبي والأميركي، الأمر الذي سيخفف من ارتفاع الأسعار.

وفي حال نشوب الحرب، سيتأثر الاقتصاد العالمي عموماً. فالضربة العسكرية ستؤثر على الاقتصاد الأميركي، ما ينعكس سلباً على الاقتصاد الأوروبي وينخفض بالتالي الطلب على البترول. وفي حال ضعف الاقتصاد الأميركي، ستطاول انعكاساته الاقتصاد الصيني كونه يرتكز إلى التصدير إلى الولايات المتحدة، وإن لم تتمكن الصين، وهي أقوى اقتصاد في العالم، من التصدير

